كراس من إعداد بوياسمين خولى

لماذا تفشل الاستراتيجية الإسرائيلية في السيطرة على الفلسطينيين؟

لماذا تفشل الاستراتيجية الإسرائيلية

في السيطرة على الفلسطينيين؟

كراس إلكتروني

من إعداد بوياسمين خولى

Idrichawi21@gmail.com

لماذا تفشل الاستراتيجية الإسرائيلية

في السيطرة على الفلسطينيين؟

تواجه منظومة السيطرة الإسرائيلية معارضة فلسطينية قوية، لكن جميع السيناريوهات المتاحة للخروج من هذا الوضع ستفاقم الأمور بالنسبة للإسرائيليين، إلا إذا فكروا في الخيار الوحيد الذي من شأنه تحقيق مطالب الفلسطينيين في المدى الطويل، وهو إنهاء الاحتلال ومنحهم حق تقرير مصيرهم.

مقدّمة

ابتداءً من منتصف العام 2022[1]، سُجِّلت زيادة ملحوظة في عدد الهجمات التي يشنّها الفلسطينيون على المستوطنين والجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك داخل إسرائيل. وكشف هذا النمط عن أوجه قصور كبيرة في السياسات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الفلسطينيين تحت الاحتلال وتثبيت استقرار الحكم الإسرائيلي. وقد استندت الاستراتيجية الإسرائيلية لإرساء الاستقرار، بوحيٍ من العقيدة الحديثة لمكافحة التمرّد، إلى ركيزتَين اثنتَين: استخدام إجراءات تهدئة لاحتواء الفلسطينيين من خلال توفير تسهيلات اقتصادية، والاعتماد على السلطة الفلسطينية لضبط الفلسطينيين بالنيابة عن إسرائيل. لكن

عددًا كبيرًا من الفلسطينيين يتصدّى الآن لنهج التهدئة الإسرائيلي ويرفض التدابير التقييدية للسلطة الفلسطينية، خصوصًا مع تآكل شرعيتها.

(1) - هذا حنظلة ، أشهر الشخصيات التي رسمها ناجي العلي في كاريكاتيراته، ويمثل صبياً في العاشرة من عمره. أدار حنظلة ظهره للقارئ وعقد يديه خلف ظهره عام 1973 . أصبح حنظلة بمثابة توقيع ناجي العلي كما أصبح رمزاً للهوية الفلسطينية. يقول ناجي العلي أن الصبي ذا العشرة أعوام يمثل سنه حين أجبر على ترك فلسطين ولن يزيد عمره حتى يستطيع العودة إلى وطنه، إدارة الظهر وعقد اليدين يرمزان لرفض الشخصية للحلول الخارجية، لبسه لملابس مرقعة وظهوره حافي القدمين يرمزان لانتمائه للفقر .ظهر حنظلة فيما بعد بعض المرات رامياً الحجارة (تجسيداً لأطفال الحجارة منذ الانتفاضة الأولى وكاتباً على الحائط) أصبح حنظلة إمضاءً لناجي العلي، كما ظل رمزاً للهوية الفلسطينية والتحدي حتى بعد موت مؤلف الشخصية. لناجي أربعون ألف رسم كاريكاتوري، اغتاله شخص مجهول في لندن سنة 1987 .

سيقود هذا الوضع إلى عدّة سيناريوهات محتملة تنطوي جميعها على مجموعة من التعقيدات التي ستعرقل مساعي إسرائيل للحفاظ على الوضع القائم في ما يتعلق بالفلسطينيين. في المدى القصير، ومع تحوّل المجتمع الإسرائيلي نحو يمين الطيف السياسي وأقصى اليمين، كما أظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية في نوفمبر 2022، من المتوقع أن تشهد الاشتباكات بين الفلسطينيين واليهود

الإسرائيليين تصعيدًا في الأراضي المحتلة وداخل حدود إسرائيل للعام 1948. قد يقود ذلك إلى مرحلة جديدة في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية تشهد المزيد من سفك الدماء، إلى حين بلورة إطار سياسي جديد ينهي الاحتلال، ويمنح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، ويضمن حقوق الجميع.

استراتيجية إسرائيل لتحقيق استقرار حكمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو 1967، تمثّل هدف إسرائيل الأساسي في فرض حكمها من خلال إدارة الفلسطينيين

واحتوائهم، وقمع تطلّعاتهم السياسية، وثنيهم عن دعم أنشطة المقاومة. بالإضافة إلى العمليات العسكرية، وهدم المنازل، والقتل الموجّه، والاعتقالات، استخدمت إسرائيل وسيلتَين أكثر تروّيًا لكمّ أفواه الفلسطينيين وإسكاتهم.

تمثّلت الوسيلة الأولى في توفير تسهيلات اقتصادية للفلسطينيين وتحسين ظروفهم المعيشية، بهدف دفعهم إلى القبول بالحكم الإسرائيلي. على سبيل المثال، بُعيد العام 1967، قامت إسرائيل بإصدار تصاريح لشركات الأنسجة والأحذية الفلسطينية، ومنح قروض بفوائد منخفضة للمستثمرين الفلسطينيين في غزة، ودمج اليد العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. واستمرت هذه السياسة في المرحلة التي أعقبت اتفاقيات أوسلو (2) بعد عام 1993. فمثلاً، عمدت إسرائيل في عام 2022 إلى إصدار 20 ألف تصريح جديد لفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل، وقامت بتسهيل شروط الحصول على تصاريح العمل. ومنحت إسرائيل أيضًا معونات اقتصادية لغزة، في أعقاب النزاع الذي شهده القطاع في غشت 2022، تمثّلت بزيادة أعداد التصاريح التي تُجيز لسكان قطاع غزة العمل في إسرائيل. إضافةً إلى ذلك، أصدرت إسرائيل هذا قرارًا قضى بإتاحة الفرصة أمام فلسطينيي الضفة الغربية للسفر عن طريق مطار "رامون" في جنوب إسرائيل، علمًا بأنها علّقت لاحقًا العمل بهذا القرار لأسباب لا تزال غير واضحة.

(2) ـ تعتبر اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها في 13سبتمبر1993 ، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة ومنظمة التحرير الفلسطينية .وشكل إعلان المبادئ والرسائل المتبادلة نقطة فارقة في شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التزم بموجبها الأطراف بالآتي : ـ التزمت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان رئيسها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذا يبدأ حقبة خالية من العنف، وطبقا لذلك فإن منظمة التحرير تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشى مع هذا التغيير، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بها ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين. ـ قررت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها اسحق رابين أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها. وينص إعلان المبادئ على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قراري الأمم المتحدة 242 و338. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين .

السبب الأساسي وراء سياسة إسرائيل لإعطاء هكذا تسهيلات اقتصادية مبني على فرضيّة أن الحرمان الفلسطيني سيتسبّب باحتجاجات سياسية وباشتداد المعارضة ضد إسرائيل، في حين أن توفير المحفّزات الاقتصادية سيزيد من تكلفة معارضة الاحتلال وبالتالي يضمن "هدوء" الفلسطينيين. وقد تم ترويج هذا الأسلوب في التفكير من قبل "موشيه دايان"، وزير الدفاع الإسرائيلي بين العامَين 1967 و1974، الذي سعى إلى تطبيع الاحتلال من خلال تعزيز ازدهار الأفراد. وفي هذا الصدد، أوضح تقرير عسكري صادر في سنة 1970 أن "السبيل الوحيد لتجنّب انفجار محتمل للقوى الاجتماعية هو السعي بصورة مستمرة إلى تحسين مستوى المعيشة والخدمات التي تُقدَّم إلى هذا المجتمع المحروم".

وقد اتّبعت إسرائيل هذا المنطق نفسه في الأراضي المحتلة في مرحلة ما بعد أوسلو. فعلى سبيل المثال، بما أن الحصول على أي تصريح من إسرائيل مشروطٌ بالحصول على موافقة أمنية إسرائيلية، جعل نظام التصاريح الإسرائيلي قدرة الفلسطينيين على السفر، والقيام بالأعمال، والعمل في إسرائيل رهنٌ بالموافقة السياسية. وهكذا، يُستخدَم نظام التصاريح كأداة تأديبية لمكافأة الفلسطينيين على امتثالهم من جهة، أو معاقبتهم على مقاومتهم لإسرائيل من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، قدّمت إسرائيل بعض التسهيلات الاقتصادية لقطاع غزّة بعد جولة القتال كحافز لحماس يُثنيها عن الانخراط في نزاع مستقبلي مع إسرائيل، علمًا أن أي تصعيد ضدّ إسرائيل سيؤدّي إلى وقف تلك التدابير. بعبارة أخرى، بدلًا من إنهاء الاحتلال، ركّزت إسرائيل على تقديم حلول اقتصادية محدودة وسطحية لمشكلة سياسية عميقة الجذور.

هذه الوسائل التي تستخدمها إسرائيل من أجل التهدئة وإحلال السلم مترسّخة في نظرية مكافحة التمرّد. فعلى النقيض من الحرب التقليدية والنُّهج المتمحورة حول تدمير الأعداء، والتي تركّز على استخدام القوة الفتّاكة لقمع المتمرّدين، يتمحور النهج الحديث في مكافحة التمرّد أكثر حول السكان. فعلى سبيل المثال، عرّف "ديفيد كيلكولن" (3)، المستشار الخاص السابق لوزير الخارجية الأميركي لشؤون مكافحة التمرّد، هذا المفهوم قائلًا: "مكافحة التمرّد عبارة عن منافسة... من أجل الحق والقدرة على الفوز بقلوب السكان وعقولهم ورضوخهم"، وهو ما يؤدّي

إلى ثنيهم عن دعم التمرّد. ومن أجل تهدئة السكان المدنيين، اعتمدت نظرية مكافحة التمرّد على إجراءات كثيرة مثل توفير الخدمات الاجتماعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية واحتواء النخب المحلية. وعلى الرغم من تجدّد الاهتمام بمكافحة التمرّد خلال عمليات الغزو التي قادتها الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق في الفترة الممتدّة بين 2001 و2003، فإن هذه الاستراتيجية قد وُلدت من رحم عمليات مكافحة الانتفاضات المناهِضة للاستعمار خلال القرنَين التاسع عشر والعشرين، كتلك التي قادها الفرنسيون في الجزائر أو البريطانيون في كينيا.

David J. Kilcullen, *Counterinsurgency* (Oxford: Oxford University Press, - (3) 2010),page 29

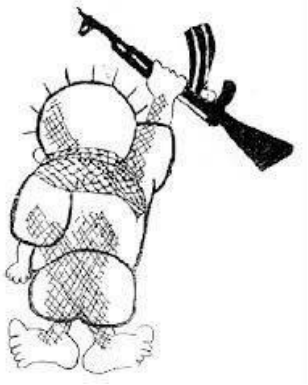

تمثّلت الركيزة الثانية للاستراتيجية الإسرائيلية لتثبيت الاستقرار في الاعتماد على قيادة السلطة الفلسطينية لضبط الفلسطينيين سياسيًا. فبعد إنشائها

في عام 1994 كجزء من اتفاقيات أوسلو، أصبحت السلطة الفلسطينية الجهة الأساسية التي تدير حياة الفلسطينيين، وعملت أيضًا كمؤسسة للحكم الإسرائيلي غير المباشر. فقد حُمِّلت السلطة الفلسطينية مسؤولية حماية الأمن الإسرائيلي من خلال قمع المقاومة الفلسطينية، مقابل الحصول على منافع وريوع.
وتتماشى هذه الاستراتيجية القائمة على تكليف السلطات المحلية بالمهام الأمنية مع عقيدة مكافحة التمرّد، ولا سيما مع ما يسمّيه "كيلكولن" نهج "من أسفل إلى أعلى"، الذي يركّز على بناء تحالفات مع النخب المحلية، سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية، وتحميلها مسؤولية بسط الاستقرار والتهدئة. ويعكس هذا التركيز على تعزيز دور الجهات المحلية الممارسة الاستعمارية القائمة على الحكم غير المباشر في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي استخدمتها بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة، إذ حكمت هاتان الدولتان مستعمراتهما والدول الخاضعة لانتدابهما بالتعاون مع حكّام محليين وغيرهم من الوجهاء.

وعلى الرغم من كل هذه الممارسات، كشفت الموجة الأخيرة من الهجمات ضد الإسرائيليين قصور السياسة الإسرائيلية وفشلها في إخضاع الفلسطينيين. فقد ازداد تدريجيًا زخم المقاومة المسلّحة الفلسطينية، التي يقودها شبّانٌ يهاجمون الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، خصوصًا بعد "هبة الكرامة" **(4)** التي اندلعت في مايو 2021 عقب القرار الذي اتّخذته إسرائيل

بإجلاء العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جرّاح **(5)** في القدس الشرقية. وبدأت مجموعات مسلّحة فلسطينية، ولا سيما في نابلس وجنين الواقعتَين في شمال الضفة الغربية، بتحدّي عملية "كاسر الأمواج" التي أطلقتها إسرائيل في النصف الأول من 2022 لقمع هذه المجموعات. ومنذ ذلك الحين، انتشر جوّ التحدّي في مختلف أنحاء الضفة الغربية ليشمل القدس ورام الله والخليل وبيت لحم وقلقيلية ومدنًا أخرى. وتقع في صلب هذا التحدّي مجموعةٌ مسلّحة تُعرَف بـ"عرين الأسود" **(6)**، مقرّها مدينة نابلس القديمة. تضمّ المجموعة شبّانًا في مطلع العشرينيات من عمرهم ينتمون إلى فصائل سياسية مختلفة، ولكنهم قرّروا نبذ الخلافات الفئوية ووحّدوا صفوفهم لمحاربة الاحتلال. وقد اكتسبت هذه المجموعة شعبية عالية في أوساط الفلسطينيين، لدرجة أنها أصبحت تسبّب "صداعًا شديدًا" لإسرائيل، فأصبحت هدفًا للاعتقالات والاغتيالات، ما أدّى إلى تراجع أنشطتها.

(4) - هبة مايو 2021 التي أشعلها فلسطينيو 48 تضامنا مع أحداث المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح وغزة، التي تعرضت لعدوان إسرائيلي واسع، وسط تجاهل واضح لحالة المعاناة بالتمييز الذي يعانونه من قبل السياسة الاحتلالية الإسرائيلية.

(5) - يقع حي الشيخ جراح في الجانب الشرقي من البلدة القديمة في مدينة القدس خارج السور، وقد أنشئ الحي في القدس عام 1956 بموجب اتفاقية وقعت بين وكالة "غوث" وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" والحكومة الأردنية، وفي حينه استوعب 28 عائلة فلسطينية هُجرت من أراضيها المحتلة عام 1948.

(6) - مجموعة عرين الأسود مجموعة مقاومين فلسطينيين ظهرت في 2022 في مدينة نابلس، وهم مسلحون من كتائب شهداء الأقصى وسرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، واتخذت من البلدة القديمة في نابلس مقراً لها

وقد أظهرت هذه الخطة محدوديتها، ومحدودية استراتيجية التهدئة الإسرائيلية القائمة على إعطاء بعض التسهيلات الاقتصادية. والدليل على ذلك استمرار المطالب السياسية الفلسطينية، والثورات الكثيرة التي اندلعت ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967، ومنها الانتفاضة الأولى في 1987، والانتفاضة الثانية في 2000، و مسيرات العودة الكبرى في فترة 2018-2019، وهبة الكرامة في مايو 2021، التي اتّسعت رقعتها لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والمجتمعات الفلسطينية داخل إسرائيل.

من السهل فهم أسباب ذلك. صحيحٌ أن الفلسطينيين يحصلون على تصاريح ومحفّزات اقتصادية أخرى، بيد أنهم لا يزالون يتعرّضون يوميًا للإذلال ويواجهون عنفًا لا هوادة فيه تمارسه

الأجهزة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، يشمل المداهمات الليلية، وسرقة الأراضي، والحرمان من الحقوق، وأعمال الهدم، والتهجير القسري، والتهميش الاقتصادي، وتصاعد وتيرة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، والمراقبة المشدّدة، والاعتقالات الجماعية، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وفي الأعوام الخمسة عشرة الأخيرة، شنّ خمس عمليات عسكرية ضد غزة. قد أدّى القمع الذي يتعرّض له الفلسطينيون، فضلًا عن الإنكار الإسرائيلي الكامل لتطلّعاتهم السياسية، إلى تأجيج غضبهم واستيائهم.

السبب الثاني وراء فشل السياسة التي تنتهجها إسرائيل لتثبيت استقرار حكمها في المناطق الفلسطينية المحتلّة نابعٌ من الضعف المتزايد للسلطة الفلسطينية وافتقارها للشرعية في نظر الفلسطينيين. ومن أهم أسباب ذلك هو فشل مشروع بناء الدولة، حيث أن السلطة الفلسطينية كان من شأنها أن تتحوّل إلى دولة تتمتّع بالسيادة والاستقلال. لكن مع منع إسرائيل قيام دولة فلسطينية، فقدت السلطة الفلسطينية مبرّر وجودها، وبات يُنظَر إليها بأنها مؤسسة متواطئة في المأزق السياسي ومستفيدة منه. وهكذا، تَسبّب السلوك الإسرائيلي المتناقض - بحيث تحتاج إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية لبسط الاستقرار لكن في الوقت نفسه تقوّضها من خلال حرمان الفلسطينيين من أي أفق سياسي - بشلّ أداة أساسية للسيطرة على السكان الخاضعين للاحتلال.

ثمة أسباب أخرى وراء تآكل مصداقية السلطة الفلسطينية، منها فسادها، وعدم إجراء انتخابات رئاسية منذ 2005، وانتخابات تشريعية منذ 2006، وقمعها لشتّى أشكال الانتقادات، بالإضافة إلى إحكام الرئيس محمود عباس قبضته على المؤسسات الفلسطينية وممارسته الحكم بموجب مراسيم رئاسية منذ تعليق أعمال المجلس التشريعي في 2007. وقد أدّت السلطوية المتزايدة للسلطة الفلسطينية، فضلًا عن تنسيقها الأمني مع إسرائيل وعدم وجود استراتيجية سياسية واضحة لإنهاء الاحتلال، إلى تعاظم خيبة الفلسطينيين، بما في ذلك في أوساط عناصر القوى الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. فوفقًا لاستطلاع آراء أُجري في يونيو 2022، أبدى أكثر من 75 في المئة من الفلسطينيين رغبتهم في استقالة الرئيس عباس، واعتبر 59 في المئة منهم أن السلطة الفلسطينية تشكّل عبء

على الفلسطينيين، وأيّد نحو نصف الأشخاص المستطلَعة آراؤهم حلّ السلطة. وقد برز ضعف السلطة الفلسطينية بوضوح في المواجهات المسلّحة الأخيرة، إذ فشلت السلطة الفلسطينية في وقف الهجمات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، وعندما أقدمت على توقيف أحد أعضاء مجموعة عرين الأسود في سبتمبر 2022، وقع اشتباك قوي بين شبان فلسطينيين والقوى الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

التداعيات السياسية الطويلة الأمد والسيناريوهات المحتملة

قد تفرز الصعوبات الحالية التي تواجهها إسرائيل في تثبيت استقرار حكمها ثلاثة سيناريوهات محتملة. قد لا تتحقق جميعها، وفي بعض الحالات قد لا تحدث إلا في المدى الطويل، ولكن جميع هذه السيناريوهات لن تُرسي الاستقرار الذي تريده إسرائيل إذا فشلت في إنهاء الاحتلال.

السيناريو الأول المحتمل هو أن تحاول إسرائيل بسط سلطتها على الفلسطينيين من خلال اللجوء إلى مستويات أعلى من العنف. ويُعتبر هذا السيناريو محتملا جدا في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، التي أتاحت لبنيامين نتنياهو العودة إلى السلطة مستفيدًا من دعم أحزاب اليمين المتطرّف العنصرية. فقد أصبح حزب الصهيونية الدينية، الذي كان في السابق على هامش المشهد السياسي الإسرائيلي، ثالث أكبر حزب في الكنيست، وتسلّم أعضاؤه مناصب حكومية بارزة. ومن أحد غلاة اليمين المتطرّف في إسرائيل اليوم "إتامار بن غفير"، الذي كان عضوًا في حزب كاخ المتطرّف (7) ، الذي تمّ حظره في 1988 بسبب عنصريته الشديدة ضدّ الفلسطينيين. وقد أدين بن غفير بتهمة التحريض على العنف وأُعفي من الخدمة العسكرية بسبب معتقداته.

(7) - "كاخ" كان حزب أو منظمة إسرائيلية صهيونية يمينية متطرفة، انشأها الحاخام مائير كاهانا عام 1971، اعلنت إسرائيل أنها حركة ارهابية عام 1994.

دعا بن غفير إلى اتّخاذ سلسلة من التدابير، التي لن تؤدّي سوى إلى زيادة تعنّت الفلسطينيين، ما سيقوّض بشكل أكبر سياسة إسرائيل الرامية إلى إرساء الاستقرار. وتشمل هذه الدعوات طرد المواطنين الفلسطينيين واليهود "غير الأوفياء"، والدخول غير المقيّد لليهود الإسرائيليين إلى المسجد الأقصى، وفرض ظروف أقسى على السجناء الفلسطينيين. ويريد بن غفير، الذي كان يعلّق في منزله صورة لـ "باروخ غولدشتاين" **(8)**، المستوطن المتطرّف الذي قتل تسعة وعشرين فلسطينيًا في 1994، استخدام المزيد من العنف ضدّ الفلسطينيين وإطلاق النار على راشقي الحجارة. علاوةً على ذلك، يعارض حزب القوة اليهودية الذي يتزعمه بن غفير، إقامة دولة فلسطينية أو إجراء أي مفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

(8) - طبيب يهودي قاد مذبحة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل الفلسطينية في 25 فبراير 1994 التي قام بها بتواطؤه مع عدد من اليهود في حق المصلين، حيث أطلق النار على المصلين المسلمين في المسجد الإبراهيمي أثناء أدائهم صلاة الفجر يوم الجمعة في منتصف شهر رمضان، وقتل 29 مصلياً وجرح 150 آخرين قبل أن ينقض عليه مصلون آخرون ويقتلوه.

غالب الظن أن تنامي نفوذ هذه الشخصيات في المشهد السياسي الإسرائيلي وتحوُّل الشباب الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتشدّد سيقودان إلى وقوع اشتباكات أكثر حدّة بين الفلسطينيين من جهة والجنود الإسرائيليين والمستوطنين اليهود من جهة أخرى. وفي حال قامت الحكومة الإسرائيلية باتّخاذ المزيد من الخطوات الاستفزازية، مثل تغيير وضع المسجد الأقصى، وتصعيد استخدامها للقوة ضد الفلسطينيين- وهذا ما سيقع - فقد تندلع انتفاضة جديدة قد تمتدّ إلى المناطق العربية داخل حدود 1948. في هذه الحالة، إذا شاركت السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية في الانتفاضة، فسوف يسدّد ذلك ضربةً قاضية لعملية أوسلو، ولا سيما إذا حلّت السلطة الفلسطينية نفسها وأنهت التنسيق الأمني مع إسرائيل. في تلك الحالة، ستصبح إسرائيل أمام خيارَين في التعامل مع ملايين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، فإما طردهم وإما قمعهم إلى ما لا نهاية. ولكن في

نهاية المطاف، ستكون إسرائيل أمام معضلة لا يمكن حلّها إلا من خلال إنهاء الاحتلال وتلبية مطلب الفلسطينيين بالحصول على حقهم في تقرير مصيرهم.

السيناريو المحتمل الثاني، والذي يمكن أن يتماشى مع السيناريو الأول، يتمثّل في لجوء إسرائيل إلى توظيف استراتيجية ذات طابع لامركزي أكبر في مكافحة التمرّد، بمعنى أن تقوم بتوسيع تحالفاتها مع شخصيات فلسطينية محلّية، خصوصًا في ظل ضعف السلطة الفلسطينية المتنامي وعجزها عن القضاء على المقاومة في الضفة الغربية. وقد يُكلَّف هؤلاء الأشخاص الذين ستتحالف معهم إسرائيل بشؤون أمنية وإدارية – ربما من خلال مجالس محلية خاضعة لسيطرة إسرائيل – مقابل الحصول الحصري على الخدمات الاقتصادية وامتيازات أخرى. وقد تشمل النخب التي تتعاون معها إسرائيل رجال أعمال وشخصيات قبَلية، ولا سيما في منطقة جنوب الضفة الغربية المعروفة بشبكاتها القبَلية الراسخة. ويشبه هذا السيناريو المحاولات التي بذلتها إسرائيل في أواخر سبعينيات القرن العشرين لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إنشاء روابط القرى وبناء علاقات مباشرة مع وجهاء القرى، في مسعى لإرساء مؤسسات قادرة على توليد دعم فلسطيني للاحتلال.

وَتظهر علامات هذا السيناريو منذ الآن في بعض الأماكن. فخلال العقد المنصرم، عملت إسرائيل على توطيد علاقاتها مع شخصيات أساسية في مجال الأعمال وفي صفوف العشائر والمنظمات غير الحكومية في أجزاء مختلفة من الضفة الغربية، متجاوزةً السلطة الفلسطينية التي يجب أن تؤدّي، في المبدأ، دور الوسيط بين الإدارة الإسرائيلية والفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن على الفلسطينيين أن يتقدّموا بطلبات للحصول على تصاريح من خلال وزارة الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، تقوم بعض النخب المحلية بتقديم الطلبات مباشرةً إلى إسرائيل بناءً على علاقات تربطها بضباط إسرائيليين. حتى إن حفنةً من رجال الأعمال في جنوب الضفة الغربية تحوّلوا إلى جهات فاعلة جديدة في الجهود التي تبذلها إسرائيل لمكافحة التمرّد، إذ أوكِلت إليهم مهمة إنشاء بنية تحتية يتم نعتها بـ "مناهضة للإرهاب" ونظام للمراقبة الذاتية في شركاتهم، مقابل امتيازات وتدابير حصرية تتيح لهم الحصول على تسهيلات تجارية.

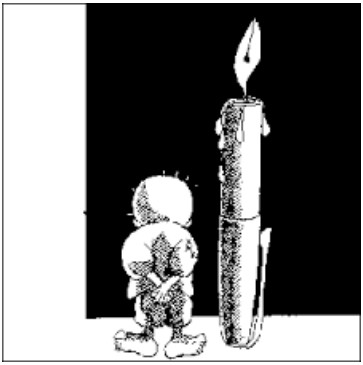

وقد يؤدّي تطبيق هذه التدابير على نطاق أوسع إلى تفاقم شرذمة الفلسطينيين وانقسامهم إلى "كانتونات" صغيرة خاضعة لسيطرة زعماء محلّيين، ما يؤدّي إلى مزيد من التفكك داخل المجتمع الفلسطيني. ولكن مثلما رفض الفلسطينيون روابط القرى، لأنهم اعتبروا أعضاءها متواطئين مع إسرائيل، قد يرفضون أيضًا الاعتماد الإسرائيلي الكبير على النخب الفلسطينية المحلّية، ولا سيما في حال وصول قيادة فلسطينية بديلة إلى السلطة تملك استراتيجية واضحة لضمان حقوق الفلسطينيين.

أما السيناريو المحتمل الثالث فيتمثّل في انهيار السلطة الفلسطينية، وسعي إسرائيل إلى تشكيل حكومة عسكرية من جديد في الضفة الغربية. سوف يُعيد ذلك، الفلسطينيين إلى مرحلة ما

قبل أوسلو حين كانت إسرائيل تتحكّم بحياتهم بطريقة مباشرة وتدير شؤونهم الإدارية والأمنية من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية. ولكن احتمالات حدوث هذا السيناريو أقل، وذلك لسببَين أساسيين. أولًا، ستترتّب عنها تكاليف مالية طائلة لإسرائيل، فمن أحد الأسباب خلف عملية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية كآلية للحكم غير المباشر هو أن الحكم المباشر الإسرائيلي كان قد تحوّل إلى عبء مالي وعسكري على كاهل إسرائيل، ولا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في 1987 . لذلك، كان إنشاء السلطة الفلسطينية ملائمًا من ناحية احتفاظ إسرائيل "بسلطة الجهة ذات السيادة في الأراضي [المحتلّة] - من دون الالتزام بالواجبات المترتّبة عن ذلك"، بحسب ما جاء على لسان مستشار سابق لرئيس الوزراء أرييل شارون.

والسبب الثاني هو تغيّر السياق الجيوسياسي ولا سيما في ظل الحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا. فمثلما لاقت الجهود الروسية لفرض هيكلية حوكمة في أجزاء من أوكرانيا إدانةً عالمية، يمكن أن يؤدّي سلوك إسرائيل بإنشاء حكم عسكري مباشر إلى ردود فعل مماثلة قد يفضل القادة الإسرائيليون تجنّبها. من هذا المنظور، من المحتمل أن الوسائل التي ستلجأ إليها إسرائيل لترسيخ الاستقرار ستلقى معارضة من الفلسطينيين ومن المجتمع الدولي أيضًا، ولا سيما وسط تبدّل نظرة المجتمع الدولي إلى إسرائيل، مع وصفها بأنها دولة "أبرتهايد" (أو فصل عنصري) من طرف منظمات دولية كبرى لحقوق الإنسان.

خلاصة القول

تواجه منظومة السيطرة الإسرائيلية معارضة فلسطينية قوية، في حين أن الوسائل المتاحة أمام الإسرائيليين للخروج من هذا الوضع لن تؤدّي سوى إلى تفاقم الأمور، ما يُظهر أن استراتيجيتهم لا يمكن أن تسود إلى ما لا نهاية. تكمن المشكلة الأساسية في عدم استعداد صنّاع القرار الإسرائيليين للنظر في الخيار الوحيد الذي من شأنه إرضاء الفلسطينيين في المدى الطويل، والذي يقوم على إنهاء الاحتلال، وتلبية تطلّعات الفلسطينيين إلى الحرية والعدالة والكرامة، وضمان حق جميع المواطنين في المساواة السياسية والمدنية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية.

الولايات المتحدة قوّضت قرارات الأمم المتحدة

ما من دول تُذكر قوّضت قرارات الأمم المتحدة بشأن السلام العربي الإسرائيلي كما فعلت الولايات المتحدة، على الرغم من ترويجها و ادّعائها عكس ذلك.

أدان الكثيرون تخطيط الولايات المتحدة لبناء سفارة جديدة في القدس، على أرض استولت عليها إسرائيل من الفلسطينيين.

تسعى الخطة الأميركية لتعزيز "مطالبات إسرائيل بالسيطرة الحصرية على المدينة، التي توافق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على أن وضعها الدائم لم يُحدَّد بعد". وأضاف أن ذلك مثالٌ إضافي يُظهر كيف أن "المعارضة الأميركية للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي ومصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية ليست أكثر من مجرّد كلام . طوال عقود، اشتكت واشنطن من السلوك الإسرائيلي فيما ظلّت متواطئة في الاستعمار الذي تمارسه إسرائيل، من خلال تزويدها بمساعدات عسكرية فاقت قيمتها 3 مليارات دولار سنويًا، ويُستخدَم جزء كبير منها لقمع الفلسطينيين."

في الواقع، ما من دول ضاهت الولايات المتحدة في تقويضها لقرار الأمم المتحدة التأسيسي الذي أنهى الحرب العربية الإسرائيلية التي اندلعت في يونيو 1967، والتي احتلّت إسرائيل خلالها الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان. إذا تضايق مناصرو إسرائيل من ذلك، فالسبب هو أن لا شيء يجرح كالحقيقة. أعاد قرار مجلس الأمن رقم 242 **(9)** الذي فرض معادلة "الأرض مقابل السلام"، التأكيد في مقدّمته على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب"، داعيًا إلى "انسحاب القوات المسلّحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلّتها [بحسب النسخة الإنكليزية من القرار]في النزاع الأخير". وهذا كان أحد الشروط التي اعتبرها القرار ضرورية "لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط."

(9) ـ القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ : "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير" .وقد حذفت "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمنا بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

منذ 1967، تسبّب هذا البند المتعلق بالانسحاب بانقسام بين إسرائيل والعالم العربي. في النسخة الإنجليزية من القرار، نجحت إسرائيل في إبقاء نطاق الأراضي التي "احتلّتها في النزاع الأخير" غير محدَّد. فلو ورد في الصياغة على نحوٍ محدّد "الأراضي التي احتلّتها في النزاع الأخير"، كان ذلك ليعني الانسحاب من جميع الأراضي التي استولت عليها إسرائيل آنذاك، ولكن أُسقِطت كلمة "the" من النسخة الإنجليزية أي "الـ" أداة التعريف لكلمة "أراضٍ"] ، ما أتاح تفسير البند بأن إسرائيل ليس عليها الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلّتها، بل فقط من أراضٍ غير محدّدة. وقد

اقتصرت هذه الفذلكة اللغوية على النسخة الإنجليزية للقرار. وأظهرت إسرائيل بُعد نظر حين أدركت أن تفسير الجملة الإنجليزية هو الذي سيطغى، على الرغم من أن النسخ المترجَمة للقرار باللغات الأخرى ناقضت هذا التفسير.

في حين أن هذا الجدل اللغوي معروف جيدًا، فإن الأمر الذي لا يتذكّره كثرٌ هو أن الولايات المتحدة عزّزت، بين العامَين 1970 و1972، التفسير الإسرائيلي، وكانت النتيجة إفراغ القرار 242 من جزء كبير من مضمونه. فواشنطن لم تكن متواطئة فحسب في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بل ذهبت أبعد من ذلك وضربت عرض الحائط بالأساس الدبلوماسي الذي ينكر شرعية ذلك المشروع. وما زاد الطين بلّة أنها فعلت ذلك بحق قرار أممي كان لها دور أساسي في إعداده.

لم تكن الخطوات الأميركية في هذا المسار متّسقة، فقد طرحت الإدارات المختلفة، وجهات نظر متفرّقة بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، ما ولّد مجموعة من الآراء المتنافرة. ففي ديسمبر 1969، قدّمت إدارة "نيكسون" ما بات يُعرَف بـ"خطة روجرز" **(10)**، تيمّنًا بوزير الخارجية آنذاك "ويليام روجرز". أعادت الخطة التأكيد على القرار 242، لكنها أدرجت تنبيهًا بأنه قد يتعيّن إجراء تعديلات حدودية للأراضي العربية المحتلة التي

ستُعيدها إسرائيل، نظرًا إلى أن الحدود التي كانت سائدة قبل حرب 1967 حُدِّدت بموجب اتفاقات الهدنة لعام 1949، لذا لم تكن بالضرورة حدودًا نهائية. ولكن الولايات المتحدة اعتبرت أن هذه التعديلات طفيفة، ما سلّط الضوء على أنها لم تدعم المساعي التوسّعية.

(10) - المعروفة أيضا بالضربة العميقة و هي مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في 5 يونيو 1970 عن طريق وزير خارجيتها وليام روجرز لإيقاف النيران لمدة 90 يوم بين مصر وإسرائيل وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار 242. استجاب الطرفان لإيقاف النيران في 8 غشت 1970 إلا أن إسرائيل لم تفي بالشق الثاني. وسقطت المبادرة في 4 فبراير 1971 حيث أعلنت مصر رفضها تمديد وقف إطلاق النيران واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب.

لكن "روجرز" لم يكن المحرّك الحقيقي للسياسة الخارجية في ذلك الوقت. فمن حرّكها فعليًا كان الرئيس "ريتشارد نيكسون" ومستشاره للأمن القومي "هنري كيسنجر"، وقد اتّخذا خطوات لإسقاط خطة "روجرز" التي عارضها كلاهما بهدوء. وقطعت الإدارة الأميركية وعدًا إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك، "غولدا مائير"، في رسالة موجّهة إليها في يوليو 1970، بأن الولايات المتحدة لن تصرّ على قبول إسرائيل بالتعريف العربي للقرار 242. عنَت هذه الجملة البسيطة أن الأميركيين لا يعتبرون أن القرار يفرض انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي التي احتلّتها في سنة 1967.

وفي فبراير 1972، ذهبت الإدارة الأميركية أبعد من ذلك، مؤكّدةً ألّا داعي لأن تلتزم إسرائيل بانسحاب كامل من الأراضي

المحتلة في إطار أي اتفاق مؤقّت مع العرب. وقد عنى ذلك أن بإمكان إسرائيل الدخول في مثل هذه المفاوضات من دون تحديد نتيجتها النهائية مسبقًا، ما منحها هامشًا واسعًا للمناورة الدبلوماسية.

والأهم من ذلك أن الأميركيين والإسرائيليين وافقوا على عدم اتّخاذ واشنطن أي خطوات في ما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط من دون مناقشتها أولًا مع إسرائيل. بعبارة أخرى، حصلت إسرائيل على سلطة "فيتو" فعلية في هذا الصدد.

أُبرِمت هذه التعهدات على مستوى ثنائي، ولكن تسبّب أثرها بتعطيل قرارات الأمم المتحدة إلى ما لا نهاية. وحدث ذلك بصورة خاصة حين قرّرت إدارة "ترامب"، في ديسمبر 2017، الاعتراف رسميًا بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ثم في مارس 2019، عند اعترافها بضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية. ولم تحرّك إدارة بايدن ساكنًا لإبطال أيٍّ من هذَين القرارَين، على الرغم من محاولتها التمايز في سياساتها عن سياسات "دونالد ترامب". وتجاهلت في الواقع أن واشنطن عارضت، إلى جانب أعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولي، ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان في 1981، واصفةً الخطوة، في القرار رقم 497، **(11)** بأنها "لاغية وباطلة"، قبل أن تطالب إسرائيل بـ"إبطال" قرارها.

(11) - قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 497 ، الذي اتخذ بالإجماع في 17 ديسمبر 1981 ، والذي يدعو دولة إسرائيل إلى إلغاء ضم مرتفعات الجولان بحكم الأمر الواقع .وأهم فقرات هذا القرار هي «قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السوري المحتلة لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.

إن عزم الولايات المتحدة على بناء سفارة على أرض عربية محتلّة لا يشكّل فعليًا خروجًا عن سلوكها السابق. لقد صوّرت واشنطن نفسها، على مدى 56 عامًا، بأنها المتعهّد الكبير للسلام في الشرق الأوسط، فيما ناقضت مرارًا وتكرارًا مواقفها المُعلنة بشأن مقتضيات هذه التسوية .وساعدت أيضًا أحد الجانبَين، أي إسرائيل، على فرض تفضيلاته على العرب والفلسطينيين، وهو ما حدث مؤخرًا من خلال إبرام اتفاقات سلام مع دول عربية على حدة. لذلك، وحتى لو لم يكن التوصّل إلى سلام شامل ممكنًا من دون أميركا، فلا يمكن فعليًا بلوغ السلام الشامل من خلالها. وهنا تكمن المعضلة حاليا.

المرجع

- تقارير مركز "كارنيغي" للسلام الدولي

- مقالات "مايكل يونغ" و "رشيد الخالدي"، في صحيفة "نيويورك تايمز"

- عمل ميداني للفلسطينية "نور عرفة" في مدينة الخليل في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه في جامعة أكسفورد التي تحمل عنوان:
Dependency, Privilege, and Counter-Insurgency: A Case " Study of the Industrial Elite of Hebron in the Occupied West "Bank.